



التهرب الضريبي - دراسة في محدداته وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان نامية مختارة للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٨)

د. هاشم محمد عبدالله العركوب

أستاذ المالية العامة المساعد/ قسم الدراسات الاقتصادية

جامعة الموصل - مركز الدراسات الإقليمية

مستخلص البحث

باتت مشكلة التهرب الضريبي ظاهرة عالمية طالت جميع البلدان النامية والمتقدمة وأن تباينت نسب التهرب الضريبي في كليهما مع ملاحظة تباين الأسباب والآثار والانعكاسات التي تخلفها هذه الظاهرة على البلدان النامية أو المتقدمة. وتأتي هذه الدراسة لتوضح تباين المحددات الأساسية للتهرب الضريبي في البلدان النامية وما يمكن أن تظهره من معالجات يمكن اقتراحها بهدف النهوض بواقع الأنظمة الضريبية في هذه البلدان، إذ تعاني اغلب بلدان عينة الدراسة من محدودية مصادر التمويل وعدم استقرار إيراداتها بالشكل الذي لا يؤمن التمويل اللازم لاحتياجات هذه البلدان من الموارد المالية.

مقدمة

تزخر أدبيات المالية العامة بكم هائل من البحوث والدراسات التي تناولت موضوع التهرب الضريبي (Tax Evasion) ولمدة طويلة من الزمن، ولكن التركيز على المحددات الأساسية للتهرب الضريبي يعدّ جدّ محدود في المقارنات الدولية، إذ لم تعد (ظاهرة) التهرب الضريبي محصورة في البلدان النامية حسب، بل تعداها إلى البلدان المتقدمة وأن تباينت نسب التهرب الضريبي في كلاً من البلدان النامية والمتقدمة، فضلاً عن تباين المحددات الأساسية للتهرب الضريبي تبعاً لمستوى التطور الاقتصادي وطبيعة الأداء الاقتصادي. وتزداد أهمية هذه الدراسة كونها تناولت بلدان نامية مختارة لما



تتركه هذه المشكلة (التهرب الضريبي) من انعكاسات سلبية خاصة المالية منها، إذ تعاني البلدان عينة البحث من محدودية مصادر التمويل وعدم استقرارية إيراداتها بالشكل الذي لا يؤمن التحويل اللازم لاحتياجات هذه البلدان من الموارد المالية.

مشكلة الدراسة

تتركز مشكلة الدراسة في إبراز المحددات الأساسية للتهرب الضريبي في بلدان نامية مختارة باعتبار أن مشكلة التهرب الضريبي باتت ظاهرة عالمية تعاني منها البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، فضلاً عن الآثار السلبية التي تخلفها هذه المشكلة سواء المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى بيان اثر المحددات الأساسية في التهرب الضريبي والتي تشمل على محددات اقتصادية أهمها: (الاستثمار الأجنبي المباشر، والمعدل الحدي للضرائب ومتوسط التضخم ونصيب الفرد من الدخل القومي، فضلاً عن معدل نمو الناتج المحلي ونسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي والوقت المستغرق في إعداد الإقرارات الضريبية ودفع الضرائب) مع توضيح للآثار المترتبة للتهرب الضريبي.

فرضية الدراسة

تتبنى الدراسة فرضية مفادها أن للمحددات الاقتصادية أنفة الذكر تأثير ايجابي في نسب التهرب الضريبي في البلدان النامية عينة البحث.

منهجية ونطاق الدراسة



الجمع بين الأسلوب الوصفي والكمي لعينة من البلدان النامية بلغت (١٦) بلداً نامياً (مصر، الأردن، تركيا، إيران، سوريا، إسرائيل، لبنان، الهند، كينيا، كوريا، المغرب، نيجيريا، سنغافورا، جنوب أفريقيا، تونس، زامبيا) ولسلسلة زمنية تمتد من عام ١٩٩٠ ولغاية ٢٠٠٨.

ولقد اعتمدت الدراسة التصنيف المعتمد من قبل البنك الدولي (World Bank) حيث تصنف البلدان عينة البحث حسب الإقليم والدخل Classification of Economic by Region and Income, FY 2006

١. (٩) تسعة بلدان متوسطة الدخل الأدنى (LMC) وتشتمل على: (مصر، الأردن، نيجيريا، الهند، كينيا، المغرب، تونس، زامبيا، سوريا)، إذ يتراوح متوسط دخل الفرد فيها (3255-826\$).

٢. (٤) أربعة بلدان متوسطة الدخل الأعلى (UMC) وتشتمل على: (تركيا، لبنان، إيران، جنوب أفريقيا) ويتراوح متوسط دخل الفرد فيها (3256-\$ 10065).

٣. (٣) ثلاث بلدان مرتفعة الدخل (HI) وتضم كلاً من (إسرائيل، كوريا، سنغافورا) ويتراوح متوسط دخل الفرد فيها: (10066\$ or more). مستندين على البيانات والإحصاءات الحكومية الرسمية التي يصدرها البنك الدولي (World Bank) وتقرير التنافسية العالمي (Global Competitiveness Report).

١. الإطار النظري والمفاهيمي

تعاني معظم البلدان النامية ضعفاً واضحاً في جهودها الضريبي (الحصيلة الضريبية) وهذا الضعف يمكن قياسه من خلال مفهوم الطاقة الضريبية، التي تعرف بدورها بأنها المقدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي مقومة بالأسعار الجارية مطروحاً منها مستوى الاستهلاك الأساسي، ويتعبر آخر



هي أقصى قدر من الإيرادات يمكن تحصيله بواسطة الضرائب في حدود الدخل القومي وتركيبته دون المساس بالاعتبارات الاجتماعية لدافعي الضرائب^(١).

ولقد عزت الأدبيات ضعف الجهد الضريبي في البلدان النامية ومن ضمنها بلدان الجوار العراقي إلى الأسباب الآتية:

١. انخفاض مستوى الدخل القومي ونصيب الفرد منه، ما يؤدي حتماً إلى انخفاض قيمة الضرائب الممكن تحصيلها، فذالة الضرائب تعتمد إلى حد كبير على نصيب الفرد السنوي فالبلدان التي يكون متوسط دخل الفرد السنوي فيها مرتفعاً عادة ما تكون فيها نسبة الضرائب إلى الدخل القومي أعلى من تلك البلدان التي يكون فيها متوسط دخل الفرد السنوي منخفضاً وتستنثى من هذه القاعدة معظم البلدان العربية النفطية.
٢. سيادة نظم اقتصادية تعطي دوراً أكبر للدولة من دور قوى السوق في تخصيص الموارد.
٣. كثرة الإعفاءات الضريبية في السياسة الضريبية خصوصاً تلك التي يكون الغرض منها تحفيز الاستثمارات الأجنبية أو الرغبة في تنمية قطاع بذاته كالقطاع الصناعي مثلاً.
٤. اتساع نشاطات القطاع غير المنظم حيث يكون جانباً كبيراً من المداخل غير مشروعاً وبعيداً عن رقابة الدولة، وبالتالي يصعب إخضاعه للضرائب.

وبمعلومية إن الجهد الضريبي يعبر عن العبء الضريبي الإجمالي المقتطع منسوباً إلى الطاقة الضريبية (العبء الضريبي الأمثل) إن الفجوة (الاختلاف) بين الاثنين يعبر عنه التهرب الضريبي Tax Evasion والذي يعرف في أضيق حدود تعريفاته أنه^(٢) (كل فعل مخالف لأحكام وقوانين الضرائب أو الرسوم يصدر عن المكلف أو من ينوب عنه أو يمثله أو من يفوضه أصولاً بقصد التهرب من دفع الضرائب أو الرسوم المالية كلياً أو



جزئياً من خلال ما يقدمه للدوائر المالية من قيود أو بيانات أو وثائق تضمنت معلومات مخالفة للحقيقة أو إخفاؤها أو إنكارها أو عدم تقديمها بالمواعيد المحددة قانوناً باستثناء القوة القاهرة أو إتلافها قبل الموعد المحدد لذلك أو ممارسة عمل خاضع للتكليف دون أعلام الدوائر المالية أو إخفاء نشاط يجب إظهاره).

١-١ أشكال وأسباب التهرب الضريبي^(٣)

أولاً. التهرب المشروع: الذي لا جرم فيه إذ يتجنب المكلف تحمل الضريبة أو الالتزام بها دون مخالفة أحكام التشريعات وذلك بالابتعاد عن مواطن التكليف أو الاستفادة من بعض الثغرات الموجودة في القانون. مثال ذلك عندما يهب الشخص أمواله خلال حياته إلى ورثته تهرباً من دفع ضريبة التركات بعد وفاته^(٤).

ثانياً. التهرب غير المشروع: عندما يقدم المكلف على مخالفة الأحكام القانونية، يسلك طرائق الغش والاحتيال مرتكباً بذلك جرائم مالية يعاقب عليها القانون ومن أمثلة التهرب غير المشروع:

- عند أخفاء المكلف السلع المستوردة بطريقة غير قانونية (سلع مهربة) عن أعين الدوائر المالية.
- عدم دفع الضريبة المترتبة على المكلف وذلك عندما يهرب المكلف خارج البلاد.

أما أسباب التهرب الضريبي تشتمل على:

١. أسباب تشريعية: وغالباً ما يكون ذلك من النقص في التشريع الضريبي وعدم أحكام صياغته واحتوائه على ثغرات وربما يرجع ذلك إلى عدم دقة التشريعات الضريبية التي غالباً ما تصدر في البلدان النامية بصورة سريعة فضلاً عن التعقيد في التشريع الضريبي عامل مهم أيضاً لأن ذلك يخلق مشكلات للدوائر المالية ويزيد من احتمال التهرب.



٢. أسعار الضرائب (معدلاته): إن ارتفاع أسعار الضرائب يؤدي إلى شعور المكلف بأن الضريبة تقتطع كجزء كبير من دخله، أو تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بحيث لا يقوى المنتج على المنافسة وتحقيق الربح^(٥).

٣. عدم المساواة في التطبيق: قد تكون الضريبة عادلة من الوجهة القانونية كما أرادها المشرع المالي ولكن تعترضها صعوبات في التطبيق تؤدي إلى عدم تحقيق العدالة المرجوة وبالتالي تضعف الثقة بعدالة الضريبة.

٤. تعقد الإجراءات الإدارية.

٥. ضعف الوعي الضريبي: فكلما زاد الوعي الضريبي لدى المكلفين ضعف الدافع على التهرب والعكس بالعكس.

٦. قصور الإعفاءات الضريبية: إذا كانت الإعفاءات التي تقرها التشريعات الضريبية غير متناسبة مع العوامل التي تبرزها ازدادت الرغبة في التهرب من الضريبة، أما إذا كانت عادلة فإنها لا تدعو إلى التهرب الضريبي أو لا تشجع عليه.

وقد دلت الدراسات التطبيقية على عدم فاعلية الإعفاءات الضريبية في تحقيق أهدافها لأسباب مختلفة تعود في أغلبها إلى طبيعة الاقتصاد في الدولة المعنية^(٦).

من جانب آخر تشجع الإعفاءات الضريبية على التلاعب وتحقيق المكاسب الشخصية من خلال الاستغلال السيئ لتلك الإعفاءات مثال ذلك عندما تقوم المنشآت بتحويل أرباحها إلى منشآت أخرى تتمتع بإجازة ضريبة تهرباً من دفع الضرائب.

إن الاتجاه الحديث يميل إلى الحد من استخدام ذلك النوع من الحوافز المالية من ناحية وتوسيع الوعاء الضريبي كوسيلة أساسية للرقى بمستوى الإيرادات من ناحية أخرى.



٧. ارتفاع معدلات العبء الضريبي: إذا ما زاد العبء الضريبي بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في دخل المكلف يخلق شعوراً لديه بأن الضريبة قد تحجم الحافز الاقتصادي للمكلف سواءً كان فرداً أو منشأة^(٧).
٨. الهيكل الضريبي: فالهيكل الذي يركز على الضرائب النوعية وما يتطلبه من تقديم مجموعة من التصاريح يقدمها المكلف، فضلاً عن العديد من المعدلات الضريبية كل هذه العوامل تشكل ثغرات تساعد على التهرب.

١-٢ طرق مواجهة التهرب الضريبي

١. نشر الوعي الضريبي.
٢. مراجعة التشريعات الضريبية بشكل مستمر ودوري فاستحداث تشريعات مالية جديدة تقلل من فرص ظهور ثغرات قانونية تترك مجالاً للتهرب وعدم المساواة.
٣. تحقيق العدالة الضريبية: ولتحقيق هذا المبدأ لابد من مجموعة من الإجراءات منها:
 - شمولية الضريبة بحيث تصيب جميع الدخل حتى لا يشعر المكلف إن هناك من يحقق إيرادات ولا يدفع ضريبة.
 - معدل الضريبة: على أن يكون معدل الضريبة في حدود المعقول لأن المعدل المرتفع يترك أثراً سلبياً في نفسية المكلف.
 - الإعفاءات الضريبية: الإعفاءات يجب أن تكون مدروسة بشكل جيد ويستفيد منها أشخاص بحاجة لها.
 - الأخذ بمبدأ شخصية الضريبة: بمعنى مراعاة المقدرة التكليفية للمكلف.
 - تحسين أداء الجهاز الإداري.

١-٣ آثار التهرب الضريبي



- ١- الآثار الاقتصادية: تتمثل في إنقاص حصيلة الخزنة العامة من الموارد المالية وانعكاس ذلك على المواطنين^(٨).
- ٢- الآثار الاجتماعية: تتمثل في عدم شعور المكلفين بتطبيق مبدأ العدالة والمساواة.
- ٣- الآثار النفسية: التهرب الضريبي يضعف الإيمان بدور الدولة في تحقيق الخدمات الضرورية للأفراد ويقلل الثقة بالإدارة المالية وتصبح الضريبة عامل إفساد أخلاقي.

٢. المؤشرات المالية التحليلية لبلدان نامية مختارة

يشير الجدول (١) إلى مجموعة من المؤشرات المالية التحليلية لبلدان نامية مختارة متباينة في مستويات دخولها، وكان لاختيار البلدان عينة البحث ما يسوغه خاصة وإن العينة قد ضمت بلدان مرتفعة الدخل مثل (إسرائيل وكوريا وسنغافورا) لسعة إيراداتها الضريبية وغير الضريبية واتساع حجم الناتج المحلي مما انعكس على ارتفاع نصيب الفرد من الناتج فضلاً عن معدلات النمو المرتفعة وهو أمر طبيعي بالنسبة لهذه البلدان خاصة وأنها قطعت شوطاً كبيراً في التنمية الاقتصادية وبالتالي فإن ضمها ضمن عينة البحث يعطي فرصة لأغراض المقارنة بين هذه البلدان مرتفعة الدخل وبقية البلدان الأخرى وبيان أين تقف البلدان النامية متوسطة الدخل من تلك البلدان مرتفعة الدخل.

جدول (١)



فبالنسبة للمؤشر نسبة التهرب الضريبي من إجمالي الضرائب تشير بيانات هذا المؤشر إلى أن النسبة تتراوح بين (2.0%-6.3%) لعموم بلدان العينة لعام ٢٠٠٥. وجدير ذكره أن هذا المؤشر يعطي تأكيداً بان التهرب الضريبي أصبح ظاهرة عالمية لا يستثني أي بلد ففي الوقت الذي تكون فيه سنغافورا من البلدان ذات الدخل المرتفع وبالرغم من معدلات نموها العالية



وحصة الفرد من الدخل القومي مرتفعة إلا أنها سجلت أعلى معدل تهرب ضريبي، إذ بلغ (6.30%) وعلى العكس فقد سجلت تركيا ونيجييريا أقل معدل تهرب ضريبي ليصل إلى (2.0%) والمؤشر الثاني نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي، إذ يوضح تدني هذه النسبة في إيران إذ بلغت (5.58%، 5.93%) للأعوام 2002، 2005 على التوالي، في حين شهدت الهند تدني في هذه النسبة لتصل إلى (8.81%، 9.23%) للأعوام 2002، 2005 على التوالي، في حين شهدت هذه النسبة ارتفاعاً ملحوظاً في كلاً من جنوب أفريقيا وتونس، إذ بلغت (24.2%، 25.3%)، (21.5%، 22.4%) للعامين 2002، 2005 على التوالي.

أما مؤشر نسبة الإيرادات العامة (عدا المنح) إلى الناتج المحلي فقد شهدت هذه النسبة ارتفاعاً ملحوظاً في بلدان العينة للأعوام 2002، 2005، 2008 باستثناء إسرائيل وكينيا وجنوب أفريقيا حيث شهد هذا المؤشر انخفاضاً طفيفاً للأعوام الثلاثة بالرغم من تباين مستويات الدخل فيها. بينما يشير المؤشر أعلى معدل حدي للضرائب إلى استقرار هذا المؤشر في بلدان العينة للأعوام الثلاثة 2002، 2005، 2008 باستثناء تركيا وإسرائيل، إذ شهد هذا المؤشر تراجعاً ملحوظاً في تركيا وتراجع بسيط في إسرائيل حسب أن تقرير المنافسة العالمي Global Competitiveness Report.

ويوضح مؤشر نصيب الفرد ومعدل نمو الناتج المحلي من الدخل القومي إلى التطور الملحوظ في هذا المؤشر ولجميع بلدان العينة ويأتي هذا الارتفاع لعدة عوامل، إما لتحسن الأداء الاقتصادي أو لعوامل أخرى كالتضخم خاصة وان هذا المؤشر اعتمد بالأساس على الأسعار الجارية. أما مؤشر معدل التضخم للمدة (1995-2004) فيشير إلى أن هذا المعدل قد تراوح ما بين (23%) في سنغافورا ليصل إلى المدى الطبيعي في أغلب



بلدان العينة باستثناء تركيا التي كان معدل التضخم فيها قد تجاوز الـ (54%) ونيجيريا التي بلغ فيها هذا المعدل حوالي (21.33%) وزامبيا إذ تجاوز الـ (24%) لذات المدة.

٣. تقدير أثر المحددات الرئيسة للتهرب الضريبي في بلدان نامية مختارة للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٨) - استعراض مرجعي

تعد دراسة كراند ريكاردسون Grant Richardson من الدراسات الحديثة والموسومة بـ محددات التهرب الضريبي - دراسة غير العالم. وكان الغرض من تلك الدراسة هو اختبار عمل رياحي - بيلكاوي Riahi Belkaoui في عام ٢٠٠٤ حيث تناولوا العلاقة بين الاستجابة (التطبيق) للضرائب عالمياً ومحددات مختارة من أخلاقيات الضرائب. مع تقصي أهم المحددات الرئيسة للتهرب الضريبي المعرفة من قبل جاكسون وميليدون^(٩).

وتشير ذات الدراسة في بحثها عن الاستجابة الضريبية: النتائج، المعوقات، والآفاق - والتي تقوم على المعطيات المتوفرة عن ٤٥ بلداً، وهي نتائج التحليل وفق الأسلوب القياسي المعروف بـ O.L.S حيث أظهر أن المحددات غير الاقتصادية ذات تأثير قوي على التهرب الضريبي، خاصة المركبة منها وهي من أكثر المحددات أهمية بالنسبة للتهرب الضريبي. ومن المحددات المهمة الأخرى هي التعليم، مصدر الدخل، العدالة، الأخلاقيات الضريبية.

لقد تناول رياحي - بيلكاوي (٢٠٠٤) العلاقة بين المحددات المختارة للأخلاقيات الضريبية والتهرب الضريبي مستخدماً في ذلك معلومات عن (٣٠) بلداً. حيث توصلوا إلى براهين تقوم على الملاحظة والاختبار وتظهر من أن التهرب الضريبي عبر العالم هو مرتبط بشكل سلبي بمستوى الحرية الاقتصادية وعلى مستوى أهمية العدالة والإنصاف في السوق وفاعلية



قوانين المنافسة والمبادئ الأخلاقية الرفيعة. وعلى الرغم من ذلك فإنه قد توصل فقط إلى العلاقة الكبيرة فيما بينها.

وجدير ذكره أن دراسة كرانت ريكاروسون Grant R:chardson قد اعتمدت على معطيات وبيانات ٤٥ بلداً، حيث أظهرت نتائج الانحدار لـ O.L.S إن المحددات غير الاقتصادية لها الأثر الأكبر على التهرب الضريبي خاصة المركبة منها، وهي المحدد الأكثر أهمية فيما يتعلق بالتهرب الضريبي، أما المحددات المهمة الأخرى للتهرب الضريبي فتتمثل بالتعليم، مصدر الدخل، العدالة والأخلاقيات الضريبية. وعموماً فإن نتائج الانحدار أظهرت حسب هذه الدراسة انه كان مستوى تأثير المتغيرات المركبة متدنياً بالمقابل نلاحظ ارتفاع مستوى التعليم العام، مصدر الدخل، العدالة والأخلاقيات الضريبية، يقابله انخفاض مستوى التهرب الضريبي عبر بلاد العالم^(١٠).

إن هذه الدراسة تشكل إضافة علمية فضلاً عن ما كتب في هذا الموضوع من خلال ثلاثة طرق، الأولى: إن هذه الدراسة قائمة على العمل الرائد الذي قام به رياحي بيلكاوي (٢٠٠٤) وتعمل على التقصي بصورة نموذجية عن المحددات الجغرافية البشرية، الاقتصادية، السلوكية للتهرب الضريبي، وهي بذلك تسد ثغرة واسعة في مجال ما كتب عن الضرائب من خلال التوصل إلى اكتشاف المحددات الأساسية الخاصة للتهرب الضريبي والتي توحد وتجمع المحددات الجغرافية البشرية، الاقتصادية والسلوكية توفر لنا آفاقاً قيمة من اجل وصولنا إلى فهم التهرب الضريبي عبر العالم. أما الثانية؛ فهي تزودنا بإطار تجريبي صحيح والذي يتضمن قائمة أساسية بالمتغيرات المهيمنة والمتعدد الأوجه وعبر العالم من اجل فتح آفاق أوسع من البحوث العالمية في مجال التهرب الضريبي. أما الثالثة؛ فهي أيضاً تمثل انجازاً مهماً ورئيساً لمصادر المعلومات المتعددة وبأسلوب قياسي تمكن رياحي بيلكاوي (٢٠٠٤) من توضيح نموذج انحدار متعدد بطريقة



تحليل O.L.S حيث تمكن رياحي بيلكاوي والتي تم توصيف دالة التهرب الضريبي بالشكل الآتي^(١١):

TEVA= f(AGE, GEND, EDVC, ILEVEL: (LILEVEL & HILEVEL), ISOVRCE: (AISOVRCE & SISOURCE), MTR, FAIR, COMP, SELFA, MORALE).

حيث إن:

TEVA = المتغير المعتمد (التهرب الضريبي).

AGE = نسبة السكان الذين تزيد معدلات أعمارهم عن ٦٥ عاماً.

GEND = وهي نسبة السكان من الإناث. (البنك الدولي ٢٠٠٥).

EDVC = التعليم / وتم قياسه وتحديده على أساس نسبة التقصي لمدى نوعية نظام التعليم العام لبلد ما.

ILEVEL = مستوى الدخل / حيث تم قياس مستوى الدخل المنخفض بناء على أساس نسبة الدخل الأسري والذي يذهب إلى ٢٠% (LTLEVEL) الأقل من بين الأسر، بينما يكون قياس مستوى الدخل المرتفع (HILEVEL) على أساس نسبة الدخل الأسري الذي نتلقاه الأعلى ٢٠% من بين الأسر.

ISOVRCE = مصدر الدخل أما مصدر الدخل الزراعي (AISOVRCE) فيقاس على أساس نسبة التوطين في القطاع الزراعي بينما مصدر دخل في قطاع الخدمات (SBOVRCE) فيتم تحديده على أساس نسبة التوظيف في قطاع الخدمات.

MTR = المعدل الحدي للضرائب.

FAIR = العدالة / يتم قياسها على أساس نسبة المعاينة للإشكالية في بلد ما في النظام الضريبي.

COMP = الإشكالية (التعقيد) (WEF) يتم تحديدها وقياسها على أساس المعاينة للإشكالية في بلد ما في النظام الغربي.



SELFA = التقييم الذاتي / فيتم قياسه من خلال متغيرات وهمية.
 MORALE = الأخلاقيات الضريبية/ قياس على أساس نسبة معاينة بلد ما
 فيما يخص التهرب الضريبي.

3-1 توصيف الأنموذج القياسي المستخدم في التقدير

مما لا شك فيه إن أساليب الاقتصاد القياسي تعد أحد أهم التطبيقات المعتمدة في تحليل واختبار النظريات الاقتصادية والمالية وإن التعبير الكمي لهذه النظريات يعطيها بُعداً أكثر إدراكاً في حال اجتيازها الاختبارات الكمية التي توضح مدى قوة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية مما يوفر قيم لمعلومات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات والتي تساعد في إعطاء صورة لملامح السياسات الاقتصادية المالية في بلد ما بالشكل الذي يساعد في اتخاذ القرار من خلال إجراء المقارنات وعرض البدائل ومن ثم اتخاذ القرار المناسب.

وبقية التعرف على اثر المحددات الرئيسية في التهرب الضريبي لعينة من البلدان النامية موضوع الدراسة وعددها (١٦) بلداً نامياً معد اعتمد الأنموذج القياسي بطريقة Cross Sectional Data الذي يحدد بعض أهم المتغيرات الكلية الداخلة في النموذج بوصفها خطوة أولى من خطوات تقدير النموذج القياسي ألا وهي مرحلة توصيف النموذج وكما يأتي:

$$TEVA = f(FDI, MTR, INF, P.C.I, GR, R:GDP, Time)$$

حيث إن:

TEVA = التهرب الضريبي / متغير معتمد.

FDI = الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى الناتج المحلي (%).

MTR = أعلى معدل حدي للضريبة (%).

INF = متوسط التضخم للمدة (1995-2004) (%).

P.C.I = متوسط دخل الفرد من الدخل القومي (باستخدام أسعار تعادل القوة الشرائية).



GR = معدل نمو الناتج المحلي السنوي (%).
R:GDP = نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي (%).
Time = الوقت المستغرق في إعداد الإقرارات الفردية ودفع الضرائب (ساعات).

3-2 الافتراضات المسبقة للمتغيرات الداخلة في الأنموذج القياسي

١. المتغير FDI / GDP

تشير أغلب الدراسات المعنية بجعل السياسة المالية والضريبية بخاصة إلى طردية العلاقة بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والتهرب الضريبي، غذ من المعلوم إن هناك حالة عزوف للمستثمر الأجنبي في دخوله إلى أسواق البلدان النامية رغم منحه إعفاءً زمنياً قد يصل إلى مدة خمس سنوات^(١٢)، ذلك أن هذا الإعفاء الزمني يعد إعفاءً مؤقتاً مما يزيد من رغبة المستثمر إلى حصوله على إعفاءات أكبر ولمدد أطول لأن هذا يخلق له حافزاً ضريبياً واقتصادياً في توجيه استثماراته. وعليه، فإن الإعفاء الزمني له سلبيات على الدولة لأنه يدفع للتهرب بمجرد انتهاء مدة الإعفاء في ظل ارتفاع أسعار الضرائب، ومن المعلوم إن الإعفاءات الضريبية في مضمونها هي تهرب ضريبي قانوني. وهذا يعني إن العلاقة طردية (موجبة) بين المتغيرين.

٢. المتغير MTR

تشير الدراسات التجريبية إن المعدل الحدي للضرائب هو محدد على جانب كبير من الأهمية من محددات التهرب الضريبي وإن تباينت نتائج الاختبارات القياسية^(١٣). لقد وجد كلو تقييلر (١٩٨٣) وماسون وكالفيس (1984) إن هناك علاقة طردية بين المعدل الحدي للضرائب وبين التهرب الضريبي، بينما يبين فينشتاين (١٩٩١) وكريستيان وكوتبا (١٩٩٣) إن هناك



علاقة عكسية بين المتغيرين. بينما يوضح ريكاردسون وسوير (٢٠٠١) بأنه ليست السيطرة على الربط بين المعدل الحدي للضرائب ومستوى الدخل هو ما قد يكون السبب لهذا التناقض وعدم الانسجام، ولقد استشهدوا في هذا المجال بعمل فينشتاين (١٩٩١) والذي اختبر فيه أنموذجاً اقتصادياً للتهرب الضريبي مستخدماً في ذلك معطيات مشتركة، انه بالاعتماد على معلومات مشتركة من سنوات كانت خلالها جداول الضريبة المختلفة يعمل بها في الولايات المتحدة ولعل ابرز ما توصل إليه فينشتاين (١٩٩١) إن المعدل الحدي للضريبة تؤدي إلى تقليل نسبة التهرب الضريبي من جهة أخرى إن ارتفاع أسعار الضرائب يؤدي إلى شعور المكلف بأن الضريبة تقطع كجزء كبير من دخله أو يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بحيث لا يقوى المنتج على المنافسة وتحقيق الربح. بمعنى إن العلاقة عكسية بين المتغيرين.

٣. المتغير INF

من المعلوم إن ارتفاع معدلات الأسعار في ظروف التضخم يؤدي بالضرورة السلطات المالية إلى مواكبة هذا التضخم ذلك من خلال رفع أسعار الضرائب وخاصة المباشرة منها (التي تصيب الدخل والثروات) وذلك يعزى إلى تبني الدولة سياسية مالية وخدمية توسيعية الهدف منها تقليل آثار زيادة القوة الشرائية المتداولة وهذا ما يفسر إلى زيادة حالة التهرب الضريبي في ظل هذه الظروف لشعور المكلفين بثقل الأعباء الضريبية التي يتحملونها، فضلاً عن ارتفاع مستوى الأسعار وارتفاع تكاليف العيش. بمعنى إن العلاقة بين المتغيرين عكسية.

٤. المتغير P.C.I

من المعلوم إن انخفاض مستوى الدخل القومي ونصيب الفرد منه، يؤدي إلى انخفاض قيمة الضرائب الممكن تحصيلها، فدالة الضرائب تعتمد إلى



حد كبير على نصيب الفرد السنوي فبالبلدان التي يكون نصيب الفرد السنوي فيها مرتفعاً عادة ما تكون فيها معدلات الضرائب أعلى من تلك البلدان التي يكون فيها نصيب الفرد السنوي منخفضاً باستثناء البلدان النفطية وبالتالي يمكن التكهن أن العلاقة بين التهرب الضريبي ونصيب الفرد هي علاقة طردية موجبة.

٥. المتغير GR

لا شك إن معدل نمو الناتج في أي بلد يمكن أن يعطي مؤشراً لمدى أداء الاقتصاد في ذلك البلد وإن ارتفاع معدلات النمو يعني تحسين الأداء الاقتصادي وهذا لن يتحقق إلا بفعل تطور القنوات التمويلية كالإدخارات والضرائب وهذا ما يعطي انطباعاً أن تكون العلاقة بين المتغيرين التهرب الضريبي ومعدل نمو الناتج المحلي في بلد ما تكون عكسية (سالبة).

٦. المتغير R:GDP

إن ارتفاع مستوى الإيرادات غير الضريبة يشجع الكثير من البلدان إلى التقليل من أهمية مصدر الضرائب وما يمكن أن يحققه هذا المصدر من تمويل جزء مهم من الأعباء الهامة، لا بل يتعدى الأمر في بعض الأحيان إلى اعتماد البلد على تشريعات جديدة تشجع فيها الإعفاءات الضريبية وهي تحمل في طياتها تهرب ضريبي مشروع بهدف خلق حوافز ضريبية واقتصادية وخاصة الاستثمارات الأجنبية الوافدة من بلدان وشركات أجنبية خاصة إذا كان البلد في مرحلة تنمية اقتصادية مما يشكل عائقاً حقيقياً لاضطلاع الضرائب بدورها المالي أو التمويلي وتحقيق أهدافها وآثارها ولعل أبرز تلك البلدان التي لا تولي اهتماماً كبيراً بالضرائب هي البلدان النفطية. ويمكن التكهن إن العلاقة بين التهرب الضريبي ونسبة الإيرادات غير الضريبية هي علاقة عكسية.



٧. المتغير Time

يشير مشروع ممارسة أنشطة الأعمال في البنك الدولي، إلا أن الوقت المطلوب لإعداد ودفع الضرائب هو بعدد الساعات في السنة المستغرق في إعداد الإقرارات الضريبية وتقديمها ودفع الضرائب^(٤). إن إطالة الوقت المستغرق لإعداد الإقرارات الضريبية يمكن أن يشكل أحد المحددات المهمة للتهرب الضريبي وإخفاء وإتلاف الكثير من المعلومات والسجلات التي توضح حقيقة المركز المالي للمكلف مما يزيد من محاولات التهرب الضريبي، ولكن في الوقت نفسه فإن استغراق أطول في إعداد الإقرارات الضريبية ودفعها سيزيد السلطة المالية والضريبة من تدقيق وفحص السجلات والحسابات الختامية المقدمة من المكلفين (أفراداً ووحداً) من أجل التوصل إلى أقرب ما يمكن من حقيقة مركزها المالي ذلك من خلال حصر جميع مدخولاتهم مع الأخذ بنظر الاعتبار طبيعة الظروف الاجتماعية مما يحد من محاولات التهرب الضريبي وهذا ما يوجي إلى افتراض العلاقة بين المتغير هي علاقة عكسية (سالبة).

٣-٣ نتائج تقدير دالة المحددات الرئيسية للتهرب الضريبي

لقد استخدم الأنموذج الصيغة نصف لوغاريتمية بعد استخدامه صيغة الدالة اللوغاريتمية المزدوجة واتضح أن الصيغة نصف اللوغاريتمية أعطت أفضل النتائج، ذلك لعدة أسباب أهمها هو محاولة التخلص من بعض مشاكل القياس الاقتصادي ومن أجل الحصول على أفضل توفيق للأنموذج فقد تم حذف أربعة من المتغيرات المستقلة غير المعنوية، لذلك اقتصر الأنموذج على ثلاثة متغيرات مستقلة وكما يأتي:

$$TEVA=1.24480-0.09201 AINF+0.0124 P.C.I - 0.03332 Time$$



(15.60) (3.53) (3.10) (2.02)

الجدول (٢)

نتائج تقدير دالة المحددات الرئيسية للتهرب الضريبي

المتغيرات		أسماء المتغيرات			
Y	التهرب الضريبي: إجمال الضرائب (متغير معتمد)				
X ₁	F.D.I (استبعد)				
X ₂	MT.R (استبعد)				
X ₃	AINF				
X ₄	P.C.I				
X ₅	GR (استبعد)				
X ₆	R: GDP (استبعد)				
X ₇	Time				
المقدرات	المعاملات	اختبار (t)	درجات الحرية	الاختبارات	مصفوفة الارتباط الجزئية
Constant	1.24480	15.60	3	R ² =79.1 %	Alnf pcI time Alnf 1 0.186 0.257 pcI 1 -0.405 Time 1
AInf	- 0.09201	3.53	12	R ² =73.8 %	
P.C.I	0.01241	3.10	15	F=15.10	
(Time)	- 0.03332	2.02		D.W=2.70	

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسب الإلكتروني.

يتضح من نتائج التقدير لهذا النموذج بأن (79.1%) من التغيرات الحاصلة في دالة التهرب تعود إلى تأثير مجموعة المتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج، أما القيمة المتبقية وهي (20.9%) فإنها تعود إلى تأثير متغيرات أخرى غير داخلة في القياس يطلق عليها عادة بمتغير حد الخطأ العشوائي، في حين تشير قيمة اختبار (F) المحسوبة إلى معنوية الأنموذج عند مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (3.12) وتشير مصفوفة معاملات الارتباط التي توضح عدم وجود مشكلة التداخل كون الارتباط أقل من (٥٠%).



إن قيم (t) المحتسبة تشير إلى معنوية جميع المتغيرات المستقلة الداخلة في هذا النموذج عند مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (3.12)، ذلك كون قيمة (t) المحتسبة أكبر من قيمة (t) الجدولية والبالغة (١,٧٨). وتشير نتائج التقدير إلى وجود علاقة عكسية ذات تأثير معنوي بين معدل التضخم والتهرب الضريبي (TEVA) وهي تعني إن تغيراً في معدل التضخم مقداره وحدة واحدة سيؤدي إلى تغير نسبي معاكس في نسبة التهرب الضريبي بمقدار (9.2%) وحدة مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة وهذا يتطابق وافتراسات النموذج. إذ إن اتساع رقعة التهرب الضريبي في ظل ظروف التضخم له ما يبرره وهو شعور المكلفين بثقل الأعباء الضريبية التي يتحملوها، فضلاً عن انخفاض مستوى الدخول الحقيقية لارتفاع مستوى الأسعار وبالتالي ارتفاع تكاليف العيش التي تشكل الأعباء الضريبية أحد أهم هذه التكاليف.

أما القيمة المحتسبة لاختبار (D.W) فإنها لا تؤكد وفي الوقت نفسه لا تنفي خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي ذلك لوقوع القيمة المحتسبة للاختبار (D.W) في منطقة عدم التأكد السالبة من الاختبار، حيث أن $4-dl < d-w < 4-du$ كون قيمة $dl = 0.86$ و $du = 1.73$.

وأبرزت نتائج التقدير إن هناك علاقة طردية ذات تأثير معنوي بين نصيب الفرد من الدخل السنوي (PCI) ومتغير التهرب الضريبي (TEVA)، فهي تشير إلى أن تغيراً في (PCI) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير نسبي مقابل في التهرب الضريبي بمقدار (١,٢%) وحدة بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة وهو ما ينسجم مع افتراضات النموذج. إذ من المعروف أن دالة الضرائب تعتمد إلى حد كبير على نصيب الفرد السنوي فالبلدان ذات الدخل السنوي للفرد المرتفع غالباً ما تكون معدلات الضريبة عالية والعكس صحيح (باستثناء البلدان النفطية) مما يعطي دافعاً نفسياً إلى أن يدفع المكلفين ما يقع عليهم من التزامات مالية وضريبية. في حين



أظهرت نتائج التقدير بأن متغير الزمن المستغرق في إعداد الإقرارات الضريبية (Time) كان على علاقة عكسية مع متغير التهرب الضريبي، إذ إن العلاقة العكسية هذه تعني إن زيادة في Time بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض في التهرب الضريبي بمقدار (٣,٣) من الوحدة مع بقاء المتغيرات المستقلة على حالها، وهذا ما يتطابق مع افتراضات النموذج. فمن وجهة نظر السلطة المالية أو الضريبة إن استغراق مدة أطول في إعداد الإقرارات الضريبية وفحصها وتدقيقها بالرجوع إلى المستندات ذات العلاقة، فضلاً عن السجلات والحسابات الختامية للمكلفين يعطي فرصة أكبر لحصر الدخل والثروات التي يملكها المكلف والوصول إلى أقرب ما يمكن من مركزه المالي، آخذة بنظر الاعتبار الظروف الاجتماعية المحيطة بالمكلف مما يحد من حجم التهرب الضريبي.

٤. النتائج والمقترحات

٤-١ النتائج

١. يعد التهرب الضريبي ظاهرة تعاني منها أغلب البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء مع تباين نسبي في طبيعة الأسباب وعمق الآثار واتجاه وفاعلية الوسائل المتاحة لمواجهة هذه المشكلة، فضلاً عن سعي أغلب الحكومات ومن خلال تشريعاتها المالية على تفعيل الدور المالي للضرائب وتقليص فرص التهرب من دفعها من قبل المكلفين.
٢. اتضح ومن خلال بعض المؤشرات المالية إلى إن بيانات مؤشر نسبة التهرب الضريبي من إجمال الضرائب تشير إلى أن هذه النسبة تراوحت بين (2.0%-6.3%) لعموم العينة لعام (٢٠٠٥). وهذا يعطي تأكيداً



بأن التهرب الضريبي أصبح ظاهرة عالمية لا تستثني أي بلد بالرغم من تباين بلدان العينة التي ضمت بلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل وأخرى مرتفعة الدخل.

- ومثال ذلك سنغافورا أحد بلدان العينة موضوع البحث ذات الدخل المرتفع وبالرغم من ارتفاع معدل نموها ونصيب الفرد من الدخل القومي العالية، إلا أنها سجلت أكبر معدل تهرب ضريبي بلغ (6.30%) وعلى العكس سجلت تركيا ونيجريا أقل معدل تهرب ضريبي بلغ (2.0%).
٣. كما أشارت بيانات مؤشر نسبة الإيرادات العامة (عدا المنح) إلى ارتفاع ملحوظ في جميع بلدان العينة للأعوام ٢٠٠٢، ٢٠٠٥، ٢٠٠٨ باستثناء إيران وجنوب أفريقيا حيث شهدا انخفاضاً طفيفاً للأعوام الثلاثة بالرغم من تباين مستويات الدخل منها ذلك لاعتماد إيران على الإيرادات النفطية بشكل أساسي في تمويل موازنتها واعتماد الثانية جنوب أفريقيا على إيراداتها من تصدير الموارد الطبيعية خاصة المعدنية منها.
٤. أوضح مؤشر معدل التضخم للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٤) تذبذب واضح في القيمة تراوح ما بين (0.23) في سنغافورا ليصل إلى (54%) في تركيا و(21.33%, 24.41%) في كلا من نيجيريا وزامبيا على التوالي.
٥. أظهرت نتائج تقدير أنموذج المحددات الرئيسة للتهرب الضريبي إن ثلاث متغيرات فقط وهي متوسط التضخم (1995-2004) ونصيب الفرد من الدخل القومي والزمن المستغرق في إعداد الإقرارات المالية ودفع الضريبة لها تأثير مباشر في نسب التهرب الضريبي لبلدان العينة وهو ما تطابق مع افتراضات الأنموذج إذا ارتبط متوسط دخل الفرد من الدخل القومي بعلاقة طردية ومعنوية مع التهرب الضريبي، في حين ارتبط كلاً من متوسط التضخم والوقت المستغرق بعلاقة عكسية ومعنوية من التهرب الضريبي. واتضح من نتائج التقدير لهذا الأنموذج بأن (79%) من التغيرات الحاصلة في دالة التهرب الضريبي تعود إلى تأثير مجموعة المتغيرات الثلاثة أعلاه، في حين تم استبعاد أربعة



متغيرات كان قد ضمها النموذج وهي الاستثمار الأجنبي المباشر والمعدل الحدي للضرائب ومعدل النمو فضلاً عن نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي ذلك لعدم ارتباطها بعلاقة معنوية موجبة في متغير نسب التهرب الضريبي ولضالة قيمة معاملات هذه المتغيرات.

٦. وتقتضي الأمانة العلمية الإشارة إلى أن قيمة المعلمات المقدرة للمتغيرات المستقلة جميعها منخفضة جداً، مما يعني انخفاض تأثير أي تغيير يحدث فيها على المتغير التابع (التهرب الضريبي)، وهذا لا يتناقض مع معنوية المقدرات من خلال اختبار (t) ويعزى السبب في ذلك إلى أن تقرير التنافسية العالمية لم يصرح عن البيانات المطلوبة لسلسلة زمنية، وهو ما دعا إلى اعتماد بيانات المقاطع العرضية لسنتين، ومن الطبيعي أن تظهر قيم المعلمات المقدرة للمتغيرات المستقلة بهذا المستوى من الانخفاض.

٤-٢ المقترحات

١. تأكيد مسألة مهمة جداً وهي رفع مستوى الوعي الضريبي خاصة في البلدان النامية (التي تعاني أنظمتها الضريبية من تشوهات كبيرة شأنها شأن بقية مؤسسات الدولة الأخرى) للحد من ظاهرة التهرب الضريبي المرتبط بعوامل اقتصادية وسياسية، فشعور برابطة قوية بمجتمعه وبلده مقرون بما تقدمه الدولة له من خدمات عامة وسلوكها في إنفاق الأموال العامة بأسلوب تحقيقاً للمصلحة العامة عند ذلك سيزداد الدافع لدى المكلف لدفع ما عليه من التزامات مالية وخدمية ويقل لديه هاجس المغامرة والمخاطرة للتهرب من الضريبة والعكس صحيح.
٢. ضرورة أن يكون لدراسة محددات التهرب الضريبي اهتماماً أكبر لدى المختصين في حقل المالية العامة بأسلوب كمي أو تجريبي وأن لا يقتصر الأمر على طرح مشكلة التهرب الضريبي بأسلوب نظري أو وصفي فقط.



٣. التأكيد على مسألة الإفصاح عن البيانات فالبلدان النامية وخاصة العربية منها وهذه مشكلة واجهت البحث، إذ لم تتوافر البيانات عن التهرب الضريبي إلا في بلدان عربية محدودة، فضلاً عن بيانات أخرى تخص الجغرافية البشرية ومصادر الدخل وتقسيماته ونوعية نظام التعليم العام والعدالة والأخلاقيات الضريبية مما حال دون إدخال هذه المتغيرات المهمة في الأنموذج المستخدم في الدراسة.

Tax Evasion—A study in its limits and Economic & social Effects in Selected Developing countries (1990-2008)

Dr. Hashim Mohammed Abdullah Al-Azood
Economic studies Dept Regional Studies Center

Abstract

The problem of tax evasion has become an international phenomenon all over developing and advanced countries even if it differs in its ratio, and noticing this variation in causes, effects and reflections left behind on these countries. This study comes to show the variance of the basic limits of tax evasion and the remedies.

Suggested to enhance the reality of tax systems in this study suffer from the limitation of financing resources and the instability



in its revenue which could not secure the necessary finance to these countries from the financial resources.

الجدول (١)

المؤشرات المالية لبلدان نامية مختارة للسنوات ٢٠٠٢، ٢٠٠٥، ٢٠٠٨

المتغيرات	التهرب الضريبي إجمالي الضرائب	الإيرادات الضريبية: GDP				الإيرادات العامة/ عداد المنح: GDP			أعلى معدل حدي للضرائب			نصيب الفرد من الدخل القومي (\$)			معدل الاستثمار الأجنبي المباشر 2005-2003: نسبة إلى GDP	معدل التضخم (1995-2004)		٢٠٠٢
		٢٠٠٥	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠٠٨		٢٠٠٥	٢٠٠٢	
LMC مصر	3.10	13.40	14.61	15.8	24.34	24.13	27.11	34	20	20	3790	4315	5400	2.63	6.07	4.9	2.2	
LMC الأردن	3.60	----	----	----	----	----	----	25	25	25	3560	3410	5400	7.35	1.73	3.5	5.2	
UMC تركيا	2.00	----	----	----	----	----	----	45	35	35	8200	10850	13420	1.46	54.24	8.2	5.2	
UMC إيران	5.40	5.58	5.93	----	26.50	36.46	35.60	35	35	35	7500	9140	16150	0.87	1.95	----	----	
H.I إسرائيل	3.70	----	----	----	40.71	38.58	36.78	50	49	46	23150	27450	----	3.18	5.75	1.3	0.7	
UMC لبنان	3.20	14.4	16.0	----	18.65	20.79	21.50	20.0	20	20	7850	9450	11750	11.65	3.31	----	3.2	
LMC الهند	2.70	8.81	9.23	----	11.77	12.49	14.99	30	30	30	1660	2220	2930	0.79	5.44	----	5.2	
LMC	3.60	15.7	----	----	21.98	20.22	19.47	30	30	30	1150	1340	1560	0.32	9.79	----	3.2	



كينيا																	
H.I كوريا	3.30	14.42			21.57	21.74	25.37	36	35	35	19670	22760	27840	0.83	3.54		3.
LMC مغرب	3.21	----			----	----	----	44	44	44	2840	3450	4190	3.29	2.26	1	7.
LMC نيجيريا	2.00	----			----	----	----	25	25	25	1190	1530	1980	3.69	21.3 3		3.
H.I سنغافور ا	6.30	13.3			22.19	19.20	21.72	22	21	20	33130	41710	47970	14.07	23.0		2.
UMC جنوب أفريقيا	3.00	24.2	25.3		26.83	32.01	31.99	40	40	40	6980	8330	9790	1.14	7.86		2.
LMC تونس	3.10	21.5	22.4		29.88	29.14	32.46	35	35	35	5000	6080	7460	2.26	3.27	2	4.
LMC زامبيا	3.05	17.42			----	----	----	30	30	30	----	----	----	0.40	24.4 1		2.
LMC سوريا	3.40	17.40			----	----	----	----	----	----	3450	4070	4440	----	----		---

- World Compettiveness Year book (IMD, 2002, 2003, 2004).

- World Bank, world Development Indicators, 2007.

- Global Compettiveness Report, Washington year 2010.



المصادر والمراجع

(١) متاح على الرابط الالكتروني الآتي:

<http://www.arab-api-org/develop>.

مقالة بعنوان (ضعف الجهد الضريبي واختلال الجهاز المالي) ص ص ٤-٥.

(٢) الجمهورية العربية السورية، وزارة المالية، قانون الاستعلام ومكافحة التهرب الضريبي، القانون ٢٥، السنة ٢٠٠٥.

(٣) لمزيد من التفاصيل الإطلاع على:

- Alm, James & McCalin, Nancy. J., "Tax Avoidance and Tax Evasion as a Joint Portfolio choice". **Public Finance**, Vol. XXXV, No. 2, 1990.

- Bhattacharyya, D. K., "Tax Evasion and Tax Revenue Loss: a further Examination", **Public Finance**, Vol. 49, No. 2, 1994.

(٤) رنا أديب منذر، أسباب التهرب الضريبي، رسالة دبلوم عالي مقدمة إلى جامعة دمشق، كلية الهندسة والإنشاءات، ٢٠٠٦، ص ٣٣.

(٥) نفس المصدر، ص ٣٤.

(٦) ضعف الجهد الضريبي واختلال الجهاز المالي، مصدر سابق، ص ١٠.

(٧) رنا أديب منذر، مصدر سابق، ص ٣٦.

(٨) لمزيد من التفاصيل الإطلاع على:

- Alm, James & McCalin, Nancy. J., Op. Cit.

- Bhattacharyya, D. K., Op. Cit.

(9) Grant Richardson, Determinants of Taxevasion: Acroos-country investigation, **Journal of International Accounting Auditing and Taxation**, No. (15), 2006, PP. 150-169.

(10) Grant Richardson, Op. Cit., P. 151.

(11) Grant Richarson, Op. Cit., P. 155.

(١٢) محمد حسين كانون، التهرب الضريبي والتهريب بقصد إدخال سلع بطريقة غير مشروعة، ورقة مقدمة إلى ندوة التهرب والتهريب وغسيل الأموال في ٢٥/٣/٢٠٠٣ والمقامة في وزارة المالية، جمهورية العراق.

(13) Grant Richardson, Op. Cit., P. 156.

(14) Ibid.